

دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الإنساني

د. صباح العشاوي،

أستاذ محاضر-أ-، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة لونيبي علي، البليدة

المقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، عرف الأمن الإنساني تحولاً حيث أصبح من أهم المواضيع التي تطرح على الساحة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذلك مع دخول العالم الألفية الثالثة وبروز قضايا ذات اهتمام عالمي تمس أمن العالم كله.

لهذا أصبح الأمن جزءاً لا يتجزأ في كل الميادين أو بما يعرف بمنطق الأمنة، فلا يوجد مجال أو تخصص إلا والأمن جزء منه، كالأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن البيئي...إلخ.

فيعتبر الأمن الإنساني الأساس وفي مقدمة كل المجالات لأنه يمس الإنسان في حد ذاته، خاصة وأن طرح منطق الأمنة يأتي مع كثرة انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات الدولية.

ومع تحول دور الفواعل الدولية وتزايد مجال تدخل المنظمات الدولية في ظل المتغيرات الجديدة، كان لزاماً أن نتناول الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني، ومن هنا تكمن أهمية الموضوع من خلال إبراز ما حقته هذه المنظمات من أعمال على المستوى الدولي، وتأثير هذه الأعمال على العلاقات الدولية من أجل التكفل بأمن الإنسان الذي يشمل مجالات عديدة، كالصحة وحقوق الإنسان والبيئة...إلخ.

أما الهدف من الموضوع، فهو تحديد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في مجال تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال استكشاف جهود هذه المنظمات وانجازاتها والإستراتيجيات التي تعتمدها في مساعيها، ومدى تكاملها وتنسيقها مع بعضها البعض راميةً في ذلك إلى تحقيق الأمن الإنساني. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني، وما مدى فاعليته على الصعيد الدولي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى مبحثين،

يتناول **المبحث الأول** مفهوم الأمن الإنساني، من حيث تعريفه وأبعاده، أما **المبحث الثاني** فيتطرق لدور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني، من خلال دور أجهزة الأمم المتحدة، ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني

لم يعد مفهوم الأمن الإنساني يقتصر على أمن الدولة وحماية حدودها من العدوان الخارجي فحسب، وإنما ارتبط في الآونة الأخيرة بتهديدات جديدة، حيث أن مفهوم الأمن لم يعد يرتبط فقط بالقوات المسلحة من أجل الدفاع والقتال والسباق نحو التسليح¹، وإنما أصبح هذا

¹. د. فوزية هوشات، الأمن البيئي بين مغبة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق الإخوة منتوري قسنطينة-الجزائر، المجلد ب، عدد 50، ديسمبر 2018، ص373-374.

المفهوم موسع، وباتت هذه التهديدات أكثر شمولية كالتلوث البيئي، الإرهاب الدولي، الحركات السكانية الكثيفة والأمراض التي تهدد أمن الإنسان وحياته، كجائحة كورونا... إلخ، هذا ما أدى إلى الاهتمام بالأمن الذي انتقل من سلامة الأفراد وأمنهم إلى الأمن الإنساني بمختلف أبعاده، فسلامة وأمن الأفراد والشعوب في كل دولة يتراوح بين: مستوى التنمية، حماية حقوق الإنسان، وأمن الدولة.¹

وعليه، سنناقش هذه الأمور من خلال المطالبين التاليين: في المطلب الأول سنتطرق للتعريف المختلفة للأمن الإنساني، أما في المطلب الثاني فسنحاول أن نبين أبعاد هذا الأمن وارتباطه بمفاهيم أخرى.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

أصبح مفهوم الأمن الإنساني إطاراً موسعاً للأمن الوطني (أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان)، متجاوزاً بذلك الطرح التقليدي للأمن، حيث أصبح يحتوي على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة أساساً بحماية حقوق الإنسان وحياتهم وترقيتهم بشكل يضمن كرامتهم وكيوناتهم،

¹ . Nguyen Hong Ha 'Rights – Human Security – Human Development: Assessing the inter-relationships of Human Development 'Human Security and Human Rights in Poverty Reduction in Vietnam 'The International Development Studies Conference on "Mainstreaming Human Security: The Asian Contribution» 'Bangkok 'October 4-5, 2007

ترجمة أ. نجبية بولوبر من جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، جانفي 2013، ص 247.

وبالتالي، أصبح من واجب صناع السياسات الأمنية العمل على الموازنة التكاملية بين أمن الدولة وأمن الأفراد.¹

ولتوضيح ذلك، اعتمدنا العديد من التعاريف التي قُدمت لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أجراها الفقهاء وبعض الهيئات الدولية حول مفهوم الأمن الإنساني، إلا أن هناك عدة اختلافات بين هذه التعاريف.²

أولاً: التعريف الذي جاءت به مفوضية الأمن الإنساني: بحسب المفوضية يعني هذا المصطلح "حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من مختلف الأوضاع والأخطار العامة الحرجة وحماية طموحاتهم"

ثانياً: التعريف الذي جاء به التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة 1994: لقد عرّفه على أنه منظور جديد للتنمية والأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته، وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة، القهر السياسي، احتمالات الانقطاع المفاجئ والضرر لحاجات الإنسان اليومية.³

ثالثاً: تعريف لجنة الأمن الإنساني: عرفته بأنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته".⁴

¹. د. زروقي عدنان، المجتمع المدني، حقوق الإنسان والأمن الإنساني-تقدير العلاقة التزامية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة-جامعة مستغانم، المجلد 4، العدد 7، جوان 2019، ص 50 - 51.

². إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، (مذكرة ماجستير)، جامعة الأزهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013، ص 43.

³. د. زروقي عدنان، مرجع سابق، ص 52.

⁴. تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان، حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003، ص 4.

رابعاً: تعريف اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول 2001: الأمن الإنساني يعني "أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية".¹

خامساً: تعريف المؤسسات الدولية والفقهاء لمصطلح الأمن الإنساني 2003: حسب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام 1994، فإن مفهوم الأمن الإنساني يعني أولاً: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع. ثانياً: الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات.²

سادساً: عُرِف أيضاً على أنه "كل الأشياء التي يحجبها الرجال والنساء في العالم أينما كانوا، من غذاء كاف ومأوى مناسب وصحة جيدة وتعليم للأولاد وحماية من العنف، سواء كان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون".³

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الإنساني

إن أمن الدول بالرغم من أهميته، إلا أنه جزء من أجزاء البناء الأمني العام المتكامل، بمعنى أن أي نظام آمن ومستقر يبني ويؤسس أمنه من الأسفل (أمن الأفراد) إلى الأعلى (أمن

¹. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عن مسؤولية الحماية، ديسمبر، 2001، ص 15.

². إدري صافية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-2011-2012 ص 41 – 42.

³. Louise Frechette، 'the United nations deputy secretary-general، 'a statement to a high level panel discussion، 'on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna international center (vic)، 'October 9, 1999.

العالم)، ومن ثم، فإن أمن الدول مجرد مساحة تتوسط الأمن الإنساني ببعده الأمني المحلي والعالمي، فهو ترابط أمن الشعوب والدول أي مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

فالوضع العالمي أدى إلى بناء مفهوم جديد للأمن يراعي مختلف الأبعاد والزوايا، التي حددت بسبعة، وذلك حسب فلسفة الحاجات الإنسانية. لذا سنوضح هذه الأبعاد كما يلي:

- 1- الأمن الإقتصادي: ضمان فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.
- 2- الأمن الغذائي: ضمان حد أدنى من الغذاء لكل فرد وضمان ما يكفل ذلك من ناحية المال.
- 3- الأمن الصحي: الحماية من الأمراض وضمان نظام فعال للرعاية الصحية.
- 4- الأمن البيئي: حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستعمار الإنسان.
- 5- الأمن الفردي: حماية الإنسان من كل أشكال العنف المادي سواء من طرف الدولة أو الأفراد أنفسهم، خاصة ضد فئات النساء والأطفال.
- 6- الأمن المجتمعي: ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية ومنع العنف العرقي أو الطائفي.
- 7- الأمن السياسي: من خلال العيش في مجتمع تُضمن وتُحترم فيه حقوق الإنسان.¹

¹. د. زروقي عدنان، مرجع سابق، ص54.

والملاحظ أن الأمن الإنساني قد أنتج مجموعة من المبادرات الدولية التي جعلته أولوية من أولويات سياستها الخارجية، الأمر الذي جعله يرتبط بغيره من المفاهيم أبرزها:

أ/ أمن الإنسان وأمن الدولة: ويمكن في خمسة جوانب:

-اهتمامه بالفرد والمجتمع لا الدولة.

-تشمل التهديدات لأمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائماً على أنها تهديدات لأمن الدولة.

-نطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها.

-تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس، بل يتضمن أيضاً تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم.

- يركز أمن الدولة على الدول الأخرى التي لديها مخططات عدوانية أو عدائية، أما أمن الإنسان، فهو يحول التركيز على العدوان إلى حماية الناس من مجموع تهديدات مختلفة.

ب/ أمن الإنسان وحقوق الإنسان:

يمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان، ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر سنة 1993 على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس، لذلك فإن حقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر. فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وحقوق الإنسان تعزز أمن الإنسان.

ج/ أمن الإنسان والتدخل الإنساني:

مصطلح التدخل الإنساني مركب من كلمتين : التدخل والإنساني. فالتدخل يعني التدخل العسكري أي استعمال القوة، والإنساني يتعلق بالإنسان وخاصة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تم في حقها خرق أو انتهاك فادح، أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان.

ومن الملاحظ أن هناك اختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنساني، لأن الأول يكون في حالة الانتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي، أي أنه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما الأمن الإنساني فهو أشمل، إذ يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي. كما أن التدخل الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول.¹

المبحث الثاني: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني

تعتبر المنظمات الدولية الأكثر فعالية في تحقيق جوهر الأمن الإنساني، إذ أن انتشاره يعود إلى تنامي دور المنظمات الحكومية منها وغير الحكومية في المجالات ذات الارتباط المباشر بحماية الفرد، وعليه، وجب على المجتمع الدولي العمل على إيجاد الصيغ والأطر القانونية والسياسية اللازمة لتفعيل حقيقي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال ربطه أكثر بهيئات وتنظيمات "أقل دولانية وأكثر إنسانية".

¹. محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، تاريخ آخر إطلاع على الساعة 14 بتاريخ 2021/ 1/ 9. الموقع الإلكتروني: <https://www.politics.dz.com>.

ولذا، سنتناول في المطلب الأول دور المنظمات الحكومية كمنظمة الأمم المتحدة والدور المنوط بها في تحقيق الأمن الإنساني، أما المطلب الثاني، فسنخصصه لدور المنظمات غير الحكومية في تحقيق هذا الأمن وعلى رأسها دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

المطلب الأول: دور المنظمات الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني

لقد أسهمت المنظمات الحكومية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، في تحقيق الأمن الإنساني، وذلك من خلال رؤيتها لمفهوم الأمن الإنساني عام 1994، ولقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني وهي:

- الأمن الإنساني كوني، يخص كل البشر، وكل أرجاء المعمورة، في الأمم الغنية والفقيرة، لأن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر، مثل، البطالة، المخدرات، التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة لأخرى في العالم، ولكنها موجودة كلها وبصور متنامية.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة، يتوقف كل منها على الآخر، إذ أن تعرض هذا الأمن للتهديد ليس حبيس الحدود الوطنية للدول، بل يمس كل الأمم والشعوب.
- الوقاية المبكرة أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي لتلك التهديدات في بداية منشئها يُعدُّ أقل تكلفة مقارنة بالمرحلة اللاحقة.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أنحاء العالم. وبناءً على ذلك، سنوضح دور أبرز أجهزة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الإنساني وهي: وحدة الأمن الإنساني

التي تأسست عام 2004، ثم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للأمن الإنساني عام 1999، وكذلك المجلس الاستشاري الخاص بالأمن الإنساني.¹

كما اعتمدت الأمم المتحدة على مفوضيتها لحقوق الإنسان المتكونة من 53 دولة، بإعداد الدراسات المتعلقة بتقصي الحقائق والمناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، دون الحاجة إلى موافقة الحكومات ذات الصلة، إذ تستطيع المفوضية، بناءً على إجراءات محددة تم وضعها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، النظر في حالات الانتهاك الشاملة لحقوق الإنسان، التي يتم لفت الانتباه إليها من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية والأفراد، وإذا قررت المفوضية النظر في القضية فإنه يتم توجيه الدعوة إلى الدولة التي صدرت ضدها التهمة من أجل المشاركة في المداولات والمناقشات.

وقد أحدثت أيضاً لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعمل بشكل رئيسي إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، أم خارجها، وذلك بهدف ترسيخ دعائم فكرة الأمن الإنساني ورفع الوعي بأهمية هذا المفهوم على الصعيد الدولي واقتراح البرامج اللازمة لإدخاله حيز التنفيذ وتطوير آفاقه، وهي تعمل على المحاور الآتية:

1- النهوض بالتفهم والالتزام والدعم الجماعي للأمن البشري والمستلزمات التي يرتكز عليها.

2- تطوير مفهوم الأمن الإنساني كوسيلة فعالة لصياغة السياسات وتنفيذها.²

¹ لبنى جصاص ومراد شحماط، المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية: بين تقديم الإعانات وتأسيس المساعدات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4- العدد 1، جانفي 2019، ص117.

² حسن عبد الله الدعجة، مهددات الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد4، جويلية 2017، ص138.

كما تم إنشاء لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتتلقى التقارير الرسمية والإفادات الشفوية للمنظمات غير الحكومية، وتقوم بتنظيم المناقشات مع الخبراء فيما يتعلق بحقوق الإنسان المجسدة والمعبر عنها في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.¹

وقد ساعدت الأمم المتحدة في إنهاء العديد من الصراعات في كثير من الأحيان، من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن - وهو الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وعندما يتلقى شكوى تتعلق بخطر يهدد السلام، يقوم المجلس عادة بتقديم توصيات إلى الأطراف في محاولة للتوصل إلى اتفاق بالوسائل السلمية. وفي بعض الحالات، يضطلع المجلس نفسه بالتحقيق والوساطة. وقد يعين ممثلين خاصين أو يطلب ذلك من الأمين العام أو يبذل مساعيه الحميدة. ويجوز له أن يضع المبادئ لحل الخلافات عن طريق التسوية السلمية.

وعندما يفضي نزاع ما إلى القتال، يصبح التوصل إلى وضع نهاية للصراع ضرورياً في أقرب وقت ممكن ويعتبر المهمة الأولى للمجلس. وفي حالات عديدة، أصدر المجلس تعليمات لوقف إطلاق النار ولعب دوراً أساسياً في منع انتشار الأعمال العدائية على نطاق أوسع، وقام المجلس أيضاً بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تخفيف حدة التوتر في المناطق المضطربة، وإبعاد القوات المتنازعة عن بعضها البعض وتهيئة الظروف لسلام مستدام بعد أن يتم التوصل إلى التسوية. ويجوز للمجلس أن يقرر اتخاذ تدابير إنفاذ، (مثل عمليات الحظر التجاري) أو اتخاذ إجراء عسكري جماعي.²

¹. خولة محي الدين يوسف و د. أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 - العدد الثاني-2، ص537.
². إدري صفية، مرجع سابق، ص110.

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى أهم فواعل الأمن الإنساني على مجموع الآليات التي تعمل على توفير الأرضية الملائمة لتفعيل هذا الأمن واستدامة مضامينه، وذلك من خلال تقديم أجندة تركز على مجموعة من الجهود الأساسية، كتقييم الخطر والحماية والتعويض، وأبرز هذه الجهود الوقاية.

وعلى هذا الأساس، ولضمان تفعيل الأمن الإنساني، تعتمد المنظمات غير الحكومية في المستوى الأول على ما يعرف بالآليات الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة، بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الأفراد عرضة لخطر مادي في الحالات التي يكون فيها تقييد حرية الحركة، أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها المسموع داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالاختفاء، وتستهدف بشكل كبير الدول المنهارة أو التي تكون عرضة للسقوط في هاوية الفقر، فاعتماد آليات وقائية يجعل من المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتعامل فقط مع النتائج، أو انعدام أمن الأفراد ومنعها أو الحد منها.

ولتجاوز مشكل صعوبة قياس الأمن الإنساني، ركزت هذه المنظمات في آليات عملها الوقائي على قياس مؤشرات تزايد اللأمن أو انعدام الأمن بالنظر إلى توافر شرطين أساسيين: التهديد والمهشاشة أو القابلية للتضرر الناتجة عن التهديد¹.

¹. بوخرص خديجة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، مقال منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية - <https://www.politics-dz.com>

ومن أبرز المنظمات في هذا المجال يمكن ذكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث أن من أهم أهدافها المتضمنة في برامجها الخاصة بتحقيق أبعاد الأمن الإنساني، تحقيق الأمن الاقتصادي، إذ تهدف إلى مساعدة الأشخاص ومنع معاناتهم من خلال ضمان عدم اضطراب السكان إلى دخول مناطق خطيرة لكسب الرزق.¹

وعلى هذا الأساس، تُعرف الأمن الاقتصادي بأنه: "الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم". وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم.²

أما على مستوى الأمن الصحي، تهدف أنشطة اللجنة إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية الوقائية والعلاجية للأشخاص المتضررين من النزاعات وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، تقدم يد العون إلى مقدمي الخدمات الصحية محلياً أو قد تحل مكانهم بشكل مؤقت قصد تحقيق الأمن الصحي.³

كما تتمحور جهود اللجنة في بناء ثقافة الأمن الإنساني وترسيخه من خلال تثقيف الأجيال وإدراج الجانب المتعلق بهذه الثقافة في المناهج التعليمية بشكل عام ضمن منظومة القيم، التي يتوخى كل منهاج تحقيقها من خلال المقررات والبرامج المدرسية، والتعاون مع الحكومات في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، ونشر المواد التي من شأنها تيسير تعليمه، وساهمت جهود

¹. جهود اللجنة الدولية للحد من آثار ومخاطر التلوث بالأسلحة،

<https://www.icrc.org/ar/document/overview-mine-action>

². <https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security>

³. <https://www.icrc.org/ar/what-we-do/health>

اللجنة أيضاً في الاهتمام بالحالة التي يكون فيها اللجوء إلى الحرب والسلاح نتيجة لحوادث لم تفلح مساعي الأطراف المتنازعة في تجنبها، والتي دفعت إلى إقرار أحكام القانون الدولي الإنساني وتطويره، وبعبارة أخرى، أحكام قانون الحرب، أو قانون النزاعات المسلحة الدولية والداخلية.¹

الخاتمة :

يمكن القول أن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن الإنساني، فهي تبذل قصارى جهودها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع بغرض تمتعه بحقوقه المعترف بها، إضافة إلى مساهمتها في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية، ووصفها بدقة، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

ورغم تعقد الظروف الدولية وتشابكها سواء في مجال التنمية، أو في عمليات بناء السلام أو حتى في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن المنظمات الدولية تحرص كل الحرص على أن تكون السباقة والمميزة في تدخلها.

وبالرغم من تحقيق هذه المنظمات للكثير من المكاسب والإنجازات الرائدة في ترسيخ أبعاد الأمن الإنساني، يبقى دورها مهماً نسبياً في ظل ما ينتظرها من التحديات والأزمات التي ت طال بقاع كثيرة من العالم. ومع ذلك، تبقى هذه المنظمات مطالبة بتعزيز جهودها والتفكير في آليات عملها وتجديدها حتى تكون أكثر فعالية.

وبناء على ذلك تم الخروج بالافتراضات التالية:

¹. إدري صفية، مرجع سابق، ص120.

- تعزيز العمل من أجل المزيد من البحوث الجادة في مجال المنظمات الدولية خاصة على مستوى الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.
- إبراز الوجه الإيجابي لهذه المنظمات في مجال الأمن الإنساني والتحذير من المنظمات ذات الأدوار السياسية والأمنية المشبوهة، سواء في المواقف الرسمية أو في وسائل الإعلام والاتصال.
- ضرورة مواكبة هذه المنظمات التغيرات الدولية المتسارعة من خلال العمل على تغيير القوانين والتشريعات في هذا المجال وجعلها أكثر مرونة لتتلاءم مع المستجدات الدولية.

الملخص:

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة النقاشات بين الأكاديميين والساسة، وتبنيه من قبل بعض الدول، إلا أنه بقي غامضاً ولا زال موضوع جدل، لذلك سعت هذه المقاربة في محاولتها تحديد مفهوم الأمن الإنساني إلى البحث في عناصره الأساسية، فقد شملت كل تهديدات سلامة الإنسان والمجتمعات كافة، باعتبار أن سلم وأمن الفرد، أو الدولة، جزء لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين.

لذا، كان لزاماً إحداث آليات دولية تعمل على تحقيق الأمن الإنساني، فأخذت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الجزء الأكبر، ولا تزال تساهم بكل ما تستطيع، لتحقيق الأمن الإنساني والإرتقاء به من خلال دعم الدول، والمجتمع المدني على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني؛ السلم والأمن الدوليين؛ آليات دولية؛ المنظمات الدولية؛ المجتمع المدني.

Abstract:

Despite the widespread of the human security concept, being at the forefront of the academics and politicians' debate, and its adoption by some countries, it remains ambiguous and controversial. In its attempt to define the concept of human security, this approach sought to research its basic elements, including all what may threaten human and societies' safety, because the peace and security of the individual or the State, is a part and parcel of the international peace and security.

Therefore, it was necessary to create international mechanisms to work towards the achievement of human security. International governmental and non-governmental organizations have taken the largest

role, and are still contributing withal their fierce, to achieve and promote human security by supporting both States and civil society.

Key Words: Human Security; International peace and security; International mechanisms; International organizations; civil society.

قائمة المراجع:

1/ الرسائل:

1. إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر-غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2013.
2. إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

2/ المقالات:

1. حسن عبد الله الدجعة، مهددات الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد4، جويلية 2017.
2. خولة محي الدين يوسف و د. أمل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 -العدد الثاني-2.
3. د. زروقي عدنان، المجتمع المدني، حقوق الإنسان والأمن الإنساني-تقدير العلاقة التزامية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة-جامعة مستغانم، المجلد4، العدد7، جوان 2019.
4. د. فوزية هوشات، الأمن البيئي بين رقابة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق الإخوة منتوري قسنطينة-الجزائر، المجلد ب، عدد 50، ديسمبر 2018.

5. لبنى جصاص ومراد شحماط، المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية: بين تقديم الإعانات وتسييس المساعدات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4-العدد 1، جانفي 2019.

Nguyen Hong Ha, Rights – Human Security – Human Development: Assessing the inter-relationships of Human Development, Human Security and Human Rights in Poverty Reduction in Vietnam, The International Development Studies Conference on "Mainstreaming Human Security: The Asian Contribution", Bangkok, October 4-5, 2007
ترجمة أ. نجيب بولوبر من جامعة باتنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، جانفي 2013.

3/ المواقع الإلكترونية:

1. بوخرص خديجة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، مقال منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية
<https://www.politics-dz.com>

2. محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، تاريخ آخر إطلاع على الساعة 14 بتاريخ 9 / 1 / 2021. الموقع الإلكتروني: <https://www.politics-dz.com>

3. <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/peace-and-security/index.html>

4. <https://www.icrc.org/ar/document/overview-mine-action>

5. <https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security>

6. <https://www.icrc.org/ar/what-we-do/health>

4/ التقارير:

1. تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون "أمن الإنسان، حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003.

2. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عن مسؤولية الحماية، ديسمبر، 2001.

5/ أشغال الملتقيات:

1. Louise Frechette, the united nations deputy secretary-general, a statement to a high level panel discussion, on the occasion of the twentieth anniversary of the Vienna international centre (vic), October 9, 1999.